



الدورة الثامنة عشرة

لاهاي، ٢ - ٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩

تقرير عن دستور وأنشطة نقابة المحامين
لدى المحكمة الجنائية الدولية

المحتويات

الصفحة

| | |
|---|---|
| ٢ | ملخص تنفيذي..... |
| ٣ | أولاً- الخلفية..... |
| ٣ | ثانياً- دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وأنشطتها..... |
| ٤ | ثالثاً- موجز لأنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٩..... |
| | ملحق: الصيغة المقترحة لقرار الجمعية بشأن تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف، القسم المتعلق بالمحامي..... |
| ٦ | |

موجز تنفيذي

تعتمد جودة العدالة أمام المحكمة الجنائية الدولية على قدرة محامبي الضحايا والدفاع على أداء أدوارهم بفعالية واستقلالية. ويتمثل الهدف الرئيسي لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في تعزيز قدرة المحامين المستقلين على أداء هذا الدور، والتيقن من تمثيل آراء ومخاوف الضحايا ومحامي الدفاع وموظفي الدعم على نحو جيد لدى المحكمة. وتواصل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية القيام بحوار مفتوح مع قلم المحكمة وموظفيه المعنيين لمناقشة الآراء ومخاوف الضحايا ومحامبي الدفاع وموظفي الدعم والسعي إلى تحسين الظروف العامة لعملهم في المحكمة. كما ساهمت في الاستعراض الجاري لنظام المساعدة القانونية للمحكمة من خلال التشاور المتعمق مع أعضاء النقابة وتقديم ملاحظات ومقترحات مفصلة إلى قلم المحكمة. ونظمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بصفة مباشرة، ومن خلال شركائها، عدداً متنوعاً من الدورات التدريبية المهمة والقائمة على المهارات للمحامين وموظفي الدعم كما أطلقت عدداً متنوعاً من مبادرات التدريب وأدوات مرجعية عبر الإنترنت من خلال موقعها الإلكتروني

(www.iccba-abcp.org) وذلك لتسهيل فرص الوصول إلى تدريب الخبراء لأعضائها في كافة أنحاء العالم. وعلى المستوى الخارجي، تقوم نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بإنشاء شبكة قوية في كافة أنحاء العالم تتكون من المحامين المهتمين بأعمال المحكمة الجنائية الدولية وذلك للوصول إلى ما هو أبعد من حدود العضوية الحالية في نظام روما الأساسي، ورفع الوعي بنظام المحكمة الجنائية الدولية لدى الدول غير الأطراف ودعم هدف المحكمة الرامي إلى تحقيق العالمية. وتشمل العناصر المهمة لهذه المبادرة شبكة من جهات التركيز الإقليمية والوطنية الذين يمكن لهم توضيح دور وعمل كل من المحكمة الجنائية الدولية ونقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، والتوصل إلى إبرام اتفاقيات تعاون مع نقابات المحامين الوطنية والإقليمية والكيانات الأخرى ذات الصلة. إن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هي شريكا أساسيا وموثوقا للمحكمة والجمعية في السعي إلى تحقيق العدالة الجنائية المتسمة بالشفافية من خلال تعزيز جودة تمثيل الضحايا والمدعى عليهم وأشخاص آخرين أمام المحكمة.

أولاً- الخلفية

١- دعت الفقرة ٨٣ من القرار ICC-ASP/15/Res.5 بالعنوان "تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف"، الذي اعتمده جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٧، نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية إلى تقديم تقرير إلى الجمعية، من خلال المكتب، بشأن دستورها وأنشطتها قبل انعقاد الدورة الثامنة عشرة. ويهدف هذا "التقرير عن أنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية" إلى تقديم معلومات للجمعية استجابة لهذه الدعوة.

ثانياً- دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية

٢- تعمل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وفقاً لمقتضيات دستورها.

٣- اعتمد دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٦ في لاهاي من قبل المحامين المسجلين في القائمة التي وضعتها المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة الجنائية الدولية"، "المحكمة") عملاً بالقاعدة ٢٢ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة الجنائية الدولية ("قائمة المحامين"). وينص دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية على أنها هيئة تمثيلية مستقلة من المحامين بمقتضى الفقرة ٣ من القاعدة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات. وشكل إنشاء نقابة المحامين في حزيران/يونيو ٢٠١٦ واعتراف الجمعية بها في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦ إنجاز هدف منشود منذ أمد بعيد لإنشاء نقابة تشد الحاجة إليها وتمثل الممارسين القانونيين التي تركز على المسائل ذات الصلة بعمل قائمة المحامين وموظفي الدعم أمام المحكمة.

٤- الأهداف التي ترمي إليها نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مبيّنة في المادة ٢ من دستورها. تشمل هذه دعم مهام وكفاءة واستقلالية المحامين الممارسين أمام المحكمة (الفقرة ١)؛ وتعزيز أعلى المعايير المهنية والأخلاقية لدى المحامين (الفقرة ٢) فضلاً عن امتلاكهم للمهارة والكفاءة في مجال التمثيل، والقانون الجنائي الإجرائي والموضوعي ونظم تكنولوجيا المعلومات ذات الصلة بمهامهم أمام المحكمة (الفقرة ٣)؛ والتمثيل المستقل لمصالح المحامين وموظفي الدعم (الفقرة ٧)؛ وتعزيز حقوق الضحايا والمدعى عليهم والموكلين الآخرين والمحامين أمام المحكمة (الفقرة ٨)؛ وتعزيز تكافؤ وسائل الدفاع (الفقرة ١١)؛ وتمثيل مصالح ومخاوف أعضائهم أمام الجمعية (الفقرة ١٢).

٥- تعمل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بصفة صوت جماعي للمحامين المستقلين وموظفي الدعم الذين يمثلون الضحايا والمدعى عليهم والأطراف الفاعلة الأخرى (على سبيل المثال، الشهود والدول) أمام المحكمة الجنائية الدولية، وتقدم مجموعة من أعمال الدعم والخدمات لأعضائها،

وتعمل كمنتدى للمناقشة بشأن جميع المسائل المتعلقة بالمحكمة الجنائية الدولية. كما تهدف بصفتها هيئة تقوم بمشاركة معمقة ومباشرة في أنشطة المحكمة الجنائية الدولية إلى الإسهام في إذكاء الوعي بمسائل يمكن أن تؤثر على عمل المحكمة، من أجل تعزيز جودة العدالة في المحكمة الجنائية الدولية اللازمة بموجب أحكام نظام روما الأساسي ونصوص أخرى معترف بها وفقاً للفقرة ٥ من المادة ٢ من دستورها. ونظراً إلى أن دائرة اختصاصها تمتد إلى أعضاء المهنة القانونية في جميع البلدان سواء كانت من الدول الأطراف أم لا، فإن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تسعى إلى تطوير وتوطيد علاقاتها مع نقابات المحامين الدولية والإقليمية والوطنية ومنظمات أخرى ذات صلة من أجل تعزيز نظام روما الأساسي وكذلك مناقشة مسائل ذات اهتمام مشترك، بما في ذلك في البلدان والأقاليم التي تجد المحكمة صعوبة في الوصول إليها.

٦- إن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة مستقلة عن المحكمة ومسجلة بصفتها مؤسسة لا تستهدف الربح ("جمعية") بموجب قوانين هولندا.

٧- إن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هي منظمة لا تستهدف الربح ويتم تمويلها أساساً من خلال رسوم العضوية. وتعتبر أنشطة النقابة وأنشطة التوعوية نتيجة لمساهمة أعضائها الطوعية بوقتهم وطاقتهم.

ثالثاً- موجز لأنشطة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإنجازاتها خلال عام ٢٠١٩

٨- طوال العام، قدمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية التدريب لأعضائها. في أيار/مايو ٢٠١٩، عقدت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية دورة تدريبية مكثفة في مجال التمثيل القانوني لمدة ثلاثة أيام في المحكمة. حضر هذه الدورة أعضاء فريق الدفاع والضحايا، بالإضافة إلى عدد من الموظفين من مكتب المدعي العام. وفي حزيران/يونيو ٢٠١٩، عقدت ندوة لمدة نصف نهار قبل عقد اجتماع الجمعية العامة لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية. استعرضت الندوة خبرات محامي الدفاع والضحايا الذين يمارسون أمام المحكمة. وتواصل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية توسيع مكتبة التدريب الخاصة بها على الإنترنت والتي تشمل القانون الموضوعي، والنواحي الإجرائية والعملية للعمل على القضايا في المحكمة. وتوفر بوابة الدخول على الإنترنت للتدريب وذلك بتسهيل الوصول إلى تدريب الخبراء لأعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية القائمة على المستوى العالمي، حيث أن البعض منهم غير قادرين على الحضور شخصياً في لاهاي.

٩- في شباط/فبراير ٢٠١٩، أصدرت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية رسالة إلى جميع المحامين بشأن المضايقة في مكان العمل. أوضحت الرسالة موقف النقابة بشأن التحرش في مكان العمل والتسلط وإساءة استخدام

السلطة والتدابير التي ستقوم النقابة بتنفيذها لمعالجة هذه المسألة. إن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية تأخذ رفاهية أعضاء فريق الدفاع والضحايا على محمل الجد وقد قامت بعمل عدداً من المبادرات واتخذت عدداً من الخطوات للمساعدة في التيقن من أن أعضاء الفريق القانوني يدركون بالتزاماتهم ويتصرفون جماعياً وبشكل عادل مع بعضهم البعض. كما أصدرت نقابة المحامين في السابق توجيهاً بشأن تأسيس ومهام خط المساعدة الساخن التابع لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإنشاء آلية لرفع الشكاوى المتعلقة بالمضايقة والتحرش الجنسي، والتي تعمل على تنفيذها، كما أنها تقوم بالإضافة إلى ذلك سوية مع مجلس نقابة موظفي المحكمة الجنائية الدولية لمناقشة المسائل ذات الاهتمام المشترك في هذا المجال. كما أن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية قدمت عرض تقديمي في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩ حول تركيز الانتباه في مكان العمل للأعضاء.

١٠- قامت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية أيضاً بتطوير ونشر العديد من الأدوات المرجعية على موقعها الإلكتروني لمساعدة المحامين وموظفي الدعم على فهم السياسة والإطار القانوني وأداء المهام الداخلية للمحكمة بشكل أفضل. تشمل هذه جدول يسرد الإصدارات الإدارية للمحكمة الجنائية الدولية وصلتها للمحامين وموظفي الدعم، وتحليلين قانونيين بشأن آلية وسياسات المساءلة الداخلية للمحكمة الجنائية الدولية، وإطار سياسة حماية المعلومات في المحكمة الجنائية الدولية، بالإضافة إلى تقرير شامل من قبل فريق نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية العامل بشأن الضرائب فيما يتعلق بحالة ضريبة الدخل الخاصة بالمحامين وموظفي الدعم، مع تقديم مقترحات وتوصيات حول كيفية المضي قدماً.

١١- تواصل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية التشاور مع رئيس قلم المحكمة الجنائية الدولية فيما يتعلق ببرنامج المساعدة القانونية وترحب بالحوار المعزز حول هذه المسألة. لا تزال أجور المحامون وموظفو الدعم بالمحكمة بمستوى منخفض مقارنةً بنظرائهم في المحاكم والمحاكم الخاصة الدولية الأخرى. تعتقد نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية اعتقاداً راسخاً أنه من مصلحة كل من جمعية الدول الأطراف والمحكمة الجنائية الدولية أن يكون لهما محامون وموظفو دعم مؤهلون وكفؤون بمستوى عال في المحكمة للتيقن من احترام حقوق المحاكمات العادلة، بما في ذلك الحق لمحاكمة عاجلة.

١٢- إحدى المسائل الرئيسية التي تهم أعضاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية هي فرض ضرائب على رسوم المحامين وموظفي الدعم في الدولة المضيفة. إن هذه القضية كانت موضوع عدة اجتماعات بين نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وقلم المحكمة طوال عام ٢٠١٩. حتى تاريخ هذا التقرير، لم يكن هناك حل لهذه المسألة المحتمل بأن تؤثر على العديد من محامي الدفاع والضحايا، لا سيما موظفي الدعم الخاصة بهم. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٩، أرسلت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية مذكرة إلى لجنة الميزانية والمالية حول فرض الضريبة على المساعدة القانونية في هولندا، والتي أعطت نظرة عامة عن هذا الوضع وطلبت مساعدة جمعية الدول الأطراف بشأن هذه المسألة.

١٣- تم عقد اجتماعات بين رئاسة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وإدارة المحكمة العليا طوال العام لمناقشة مختلف المسائل الجارية. وترحب نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية بانفتاح المديرين على المشاركة في مثل هذه المناقشات، والتي تثبت بأنها قيّمة جداً في العمل على حل المشكلات التي يواجهها المحامون وموظفو الدعم. وشملت هذه المسائل: المساحة المكتبية لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في مقر المحكمة، ومشاركة نقابة المحامين في أنشطة التوعية للمحكمة، ومسائل الضرائب التي يواجهها المحامون وموظفو الدعم، والعضوية الإلزامية لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية للمحامين المدرجين، وأنشطة التدريب.

١٤- مثل أعضاء رئاسة نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية والمجلس التنفيذي نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية في عدد من المناسبات خلال عام ٢٠١٩ بما في ذلك: افتتاح السنة القضائية؛ والمؤتمر السنوي لرابطة المحامين الأفريقية؛ وحدث لمنظمة ريدرس الدولية بشأن حقوق الضحايا لجبر الأضرار أمام المحكمة الجنائية الدولية؛ والمؤتمر السنوي لاتحاد المحامين الأفارقة؛ والمؤتمر السنوي للرابطة الدولية للمحامين؛ واجتماعات الدفاع الدولية؛ ومنتدى أكاديمية نورمبرغ.

١٥- تواصل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية توسيع اتفاقيات الانتساب مع منظمات المحامين ونقابات المحامين في كافة أنحاء العالم، وفي عام ٢٠١٩ أبرمت اتفاقيات مع الرابطة الدولية للمحامين، ورابطة المحامين الناطقين باللغة الفرنسية والألمانية في بلجيكا، ونقابة المحامين الكويتية. أبرمت نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية سابقا اتفاقيات مع نقابة المحامين الأفريقية واتحادات المحامين الأوروبية. تنص هذه الاتفاقيات على التعاون والمساعدة المتبادلة في المجالات ذات الاهتمام المشترك وكذلك تعميم المعلومات المتعلقة بالمحكمة ونظام روما الأساسي.

١٦- تواصل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية توزيع نشرة إخبارية فصلية تتضمن تحديثات حول الإجراءات في المحكمة الجنائية الدولية وكذلك المقابلات وأوراق الآراء القضائية. تهدف هذه النشرة الإخبارية إلى إبقاء العموم على إطلاع دائم بعمل نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية والمحكمة الجنائية الدولية؛ الإصدارات السابقة متاحة على موقع نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية الإلكتروني.

ملحق

الصيغة المقترحة لقرار الجمعية بشأن تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف، القسم المتعلق بالمحامي

المحامي

- ١- *إذ تشير إلى أن الجمعية في دوراتها الثلاث السابقة قد أحاطت علماً بإنشاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ودعوتها إلى رفع تقاريرها إلى الجمعية؛^(١)*
- ٢- *إذ تشير إلى أن المكتب قد أفاد بأن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية "يمكن أن تلعب بشكل مستقل دوراً مباشراً في المناقشات المستقبلية مع المحكمة بشأن سياسة الأجور المتعلقة بالمساعدة القانونية"،^(٢) وأنه في سياق تنظيم المناقشات العامة للجمعية، لقد اعترفت بولاية متميزة لنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية؛^(٣)*
- ٣- *إذ تشير إلى أن الفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات تنص، لأغراض مثل إدارة المساعدة القانونية، على أن "يتشاور رئيس قلم المحكمة، حسب الاقتضاء، مع أي هيئة تمثيلية مستقلة تتكون من محامين أو رابطات قانونية، بما في ذلك أي من هذه الهيئات التي يمكن أن تُيسر لها جمعية الدول الأطراف"؛*
- ٤- *إذ تشير إلى أن الجمعية قد سبق أن لاحظت العمل الهام الذي تقوم به الهيئات التمثيلية المستقلة للمحامين أو الرابطات القانونية، بما في ذلك أي رابطة قانونية دولية ذات صلة بالفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛^(٤)*
- ٥- *إذ تشير إلى أن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، هي منظمة طوعية لا تستهدف الربح ويتم تمويلها من رسوم العضوية، قد سبق أن أبلغت ثلاث مرات بأنه تم إنشائها لتكون بمثابة هيئة تمثيلية مستقلة للمحامين عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات؛^(٥)*

(١) انظر ICC-ASP/17/Res.5 القرار ICC-ASP/17/Res.5 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٨٣ (مع الإشارة إلى إنشاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ودعوتها إلى رفع تقاريرها إلى جمعية الدول الأطراف)، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر؛ ICC-ASP/16/20 القرار ICC-ASP/16/Res.6 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٧٣ (نفسه)، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ ICC-ASP/15/20 القرار ICC-ASP/15/Res.5 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٦٢ (نفسه)، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(٢) انظر ICC-ASP/15/25 (تقرير المكتب عن المساعدة القانونية) الفقرة ١٣ (مع الإشارة إلى أن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية "يمكن أن تلعب بشكل مستقل دوراً مباشراً في المناقشات المستقبلية مع المحكمة بشأن سياسة الأجور المتعلقة بالمساعدة القانونية")، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(٣) انظر قرار المكتب الصادر في ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٧، الصفحة ٣ (تحديد نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ككيان متميز ضمن المجموعة الأكبر من "المراقبين والمنظمات غير الحكومية")؛ قرار المكتب المؤرخ في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، الملحق الثالث (المبادئ التوجيهية لإعداد وإجراء دورات الجمعية)، الملحق، القسم ٢ (أ) (سرد أربع فئات من المتحدثين في المناقشة العامة، وآخرها "نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية؛ والمنظمات غير الحكومية").

(٤) انظر ICC-ASP/17/20 القرار ICC-ASP/17/Res.5 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٨٢ (بالإشارة إلى القاعدة ٢٠ (٣))، في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨؛ انظر أيضاً ICC-ASP/16/20 القرار ICC-ASP/16/Res.6 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٧٢ (نفسه)، في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧؛ انظر أيضاً ICC-ASP/15/20 القرار ICC-ASP/15/Res.5 (تعزيز المحكمة الجنائية الدولية وجمعية الدول الأطراف) الفقرة ٦١ (نفسه)، ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٦.

(٥) انظر ICC-ASP/17/38 (تقرير عن دستور وأنشطة "نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية")، الفقرة ٣ (الإبلاغ عن أن "دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ينشئ نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية كهيئة تمثيلية مستقلة للمحامين بموجب الفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد

٦- /ذ تعترف بأن نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية، وفقاً للفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، بصفة هيئة تمثيلية مستقلة للمحامين وكرابطة قانونية؛

٧- /وإذ تحيط علماً بالتقرير المتعلق بنقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية وتدعوها إلى رفع تقاريرها إلى الجمعية، عن طريق المكتب، حول أنشطتها قبل الدورة التاسعة عشرة والدورات اللاحقة.

الإثبات") (أضيف التشديد على ذلك)، في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨؛ انظر أيضاً ICC-ASP/16/30 (تقرير عن دستور وأنشطة "نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية")، الفقرة ٣ (الإبلاغ عن أن "دستور نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية ينشئ نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية كهيئة تمثيلية مستقلة للمحامين عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات") (أضيف التشديد على ذلك)، الفقرة ١٤ (ذكرت أن "الجميع رحبوا بإنشاء نقابة المحامين لدى المحكمة الجنائية الدولية كهيئة تمثيلية مستقلة من المحامين عملاً بالفقرة ٣ من المادة ٢٠ من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات للمحكمة") (أضيف التشديد على ذلك)، في ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧.